أعيدوا محاكمة
شهداء كفر الدوار
(مصطفى خميس، ومحمد البقري)

خميس والبقري بعد 66 سنة من إعدامهما

مقدمة بقلم: إلهامي الميرغني

بعد أقل من ثلاثة أسابيع على حركة الضباط الاحرار عام 1952، كان عمال مصر يتطلعون للحرية مع الإطاحة بحكم الملك الفاسد. وفي مدينة كفر الدوار بالبحيرة وعلى بعد بضع كيلومترات من الإسكندرية التي غادرها الملك فاروق يوم 26 يوليو تحرك عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار التي تضم 12 ألف عامل، وهي أحدي شركات بنك مصر وأعلنوا إضرابهم عن العمل يوم 12 أغسطس 1952.

ظن عمال كفر الدوار أن حركة الجيش حصن للعمال والفلاحين وكان سخطهم على ظلم إدارة الشركة ومجلس إدارتها الذي كان يضم في عضويته حافظ باشا عفيفي رئيس الديوان الملكي.

شارك في الإضراب أكثر من ثمانية آلاف عامل يوم 13 أغسطس بدأ العمال مظاهرة داخل أسوار الشركة مرددين مطالب الإضراب وكان العامل مصطفى خميس 19 سنة على رأس هذه المظاهرة .

تم اعتقال مصطفى خميس وأكثر من 567 عاملاً من عمال المصنع. وفي اليوم التالي وأثناء تجمع العمال وهتافهم انطلقت أعيرة نارية من الضفة الأخرى لترعة المحمودية وسقط عدد من العمال واثنين من رجال الشرطة.

يوم 17 سبتمبر وبعد شهر واحد من الأحداث تم تنفيذ حكم الإعدام في سجن الحضرة بالاسكندرية ضد مصطفى خميس ومحمد البقري.

كان الحكم قاسى المحاكمة غير عادلة و منحازة ورفضت المحكمة الاستماع لشهود النفي ولم تسمح لمصطفى خميس بتوكيل محامي . وظلت المحكمة العسكرية لعمال كفر الدوار وصمة عار في جبين نظام يوليو منذ 66 سنة وحتي الآن .

وتوالت أحداث قهر الطبقة العاملة وحصار حرياتها النقابية واعتقال قياداتها علي مدي السنوات التالية. ولكن بعد 33 سنة من الأحداث أعاد صديقنا الراحل الاستاذ أحمد شرف الدين المحامي إحياء هذه القضية من خلال مجلة عمالية كانت تصدر في الثمانينات من القرن الماضي اسمها "صوت العامل"، وعبر ثلاثة أعداد أعاد أحمد شرف وصوت العامل الي الذاكرة الوطنية قضية إعدام خميس والبقري، وأحداث كفر الدوار في أغسطس 1952.

عام 2013 وبعد 61 سنة من الأحداث قدم المخرج الراحل محمد كامل القليوبي فيلم سينمائي بعنوان "اسمي مصطفى خميس" ووثق فيه جوانب كثيرة من أحداث كفر الدوار وشهادات حية على الأحداث.

لذلك ونحن نحتفل بذكرى أحداث كفر الدوار واعدام مصطفى خميس ومحمد البقري. رأينا أهمية أعادة نشر ما كتبه صديقنا الراحل الأستاذ أحمد شرف المحامي عن الاحداث والحملة التي تبنتها جريدة "صوت العامل". لقد مرت سنوات علي إعدام الأبرياء ولكن دمائهم الطاهرة لازالت تصرخ فينا لإظهار الحقيقة.

لذلك نطالب باعادة محاكمة عمال كفر الدوار واستخدام كل الأدلة والقرائن التي أُكتشفت وظهرت على مدى السنوات الماضية لتبرئة ساحتهم. إن خميس والبقري لقوا ربهم منذ 66 سنة وجلاديهم من قضاة المحكمة العسكرية كذلك. ولكن من حق الطبقة العاملة المصرية ومن حق المصريين جميعاً تصحيح وقائع التاريخ التي تم تزويرها.

وإذا كانت احتفالات الدولة بذكرى 23 يوليو 1952 هذا العام قد توجت بمنح بطل ثورة 23 يوليو العقيد يوسف صديق قلادة النيل وهو نوع من تصحيح تزوير التاريخ الذي تم بحق أحد قادة ثورة يوليو. ولا يكتمل ذلك إلا بإعادة محاكمة عمال كفر الدوار وإثبات الحقيقة للتاريخ وللأجيال القادمة.

رحم الله مصطفى خميس ومحمد البقري وكل شهداء كفر الدوار.
ورحم الله صديقنا أحمد شرف الذي أعاد إحياء الذاكرة الوطنية تجاه الأحداث.
ومستمرين في مطالبتنا بإعادة محاكمة عمال كفر الدوار.

تقديم

لماذا ننشر هذه الدراسة فى هذا الوقت بالذات؟

رغم أن الأحداث التي تتناولها الدراسة قد مر عليها 66 عاماً بالتمام والكمال الا أن صوتى مصطفى خميس، ومحمد البقرى مازالا يصرخان فينا ويستحلفانا بأغلظ الأيمان وبأعلى الأصوات

"أعيدوا محاكمتنا .. نحن بُراء مما نسب إلينا.. "

فلعل هذا الوقت أن يكون مناسبة جديدة لتوصيل صوت الشهيدين، ونعيد تذكير الطبقة العاملة المصرية به ليعمل الجميع حتى يرى هذا المطلب النور .. ويتحقق لروحيهما الاستقرار والسلام

- ونود – فى البداية – أن نؤكد أننا نتعامل مع هذه النصوص على أنها "وثيقة تاريخية" لا نملك أن نحذف منها أو نضيف إليها جملة أو رأيا .. لانها بهذا الشكل الذى كتبت به تعبير عن آراء وتوجهات ووجهات نظر صاحبها المحامى العمالى أحمد شرف الدين وحده، ونقدمها بنفس الشكل التى كتبت به احتراما لتاريخ الرجل واجتهاده.
- المقالات الثلاثة المنشورة هنا سبق نشرها فى الأعداد الثالث والرابع والخامس من مجلة (صوت العامل) الصادرة فى أكتوبر 1985، ويناير 1986، وأبريل 1986 على التوالى، وهى مجلة غير دورية عكف على إصدارها كوكبة من أخلص أبناء الطبقة العاملة وأشرف قادتها وقت صدورها .. كان ذلك فى الفترة من فبراير 1985 حين صدر العدد الأول .. واستمرت فى الصدور حتى أغسطس 1989، حين وقعت أحداث شركة الحديد والصلب بحلوان .. التي ترتب عليها إلقاء القبض على عدد من

هيئة تحرير المجلة بدعوى التحريض على الإضراب .. فتوقفت عن الصدور بعدها..

- كانت تجربة صوت العامل (تجربة ملهمة) فقد ضمت عدداً من قادة الحركة العمالية والحركة النقابية المصرية تعددت مشاربهم الفكرية وانتمائتهم الحزبية، وضمت شباب الحركة وشيوخها .. من بينهم الأعمام (طه سعد عثمان، عطية الصيرفى، وفتح الله محروس– رحمهم الله)، والمهندس أحمد الصياد – رحمه الله، وأيضا صابر بركات، الهامى الميرغنى، ومحمود مرتضى، صبرى زين العابدين، ومحمد عبد السلام (بارك الله فى أعمارهم جميعاً)، واستكتبت العديد من القادة العماليين من بينهم أحمد عبد الرازق، ومصطفى عبد الغفار- رحمه الله، وغيرهم الكثير والكثير..
- المهم كانت التجربة رائدة حيث لم يدب بينهم خلاف فكرى أو مناقشات بيزنطية تلهيهم عن توجههم الأصيل لأن تكون المجلة (صوت من لا صوت لهم)..

ونجحت المجلة فى أداء رسالتها بالرغم من القدرات المالية المحدودة للقائمين عليها.

- ولأنه سوف تطل علينا بعد أيام قلائل الذكرى 66 للأحداث فإننا أردنا أن نذكر الجميع بنداء عمال كفر الدوار: أعيدوا محاكمتنا .. وبرأوا ساحتنا..
- فهل من سميع؟ .. وهل من مجيب؟

برنامج حق التعبير للعمال والحركات الاجتماعية

صوت العامل ٢

مجلة غير

بر ١٩٨٥-

صوت العامل تنفرد بنشر ...

★ اسرار جديدة حول مذبحة كفرالدوار .
واستشهاد خميس والبقرى ..

★ صناعة الغزل و النسج . . فى خطر . .

★ نحو اسقاط الوصاية عن الحركة العمالية .

★ اعرف حقوقك . . كل شىء عن الترقيات .

"اسرار" مذبحة كفر الدوار

واستشهاد خميس والبقري

احمد شرف الدين

في شهر سبتمبر الماضي تكون قد مرت 33 سنة على ذكرى مذبحة كفر الدوار .. واستشهاد العاملين مصطفى خميس ومحمد البقري أغسطس/ سبتمبر 1952.

ورغم مرور هذه السنين .. فإنه في كل يوم ينفضح سر جديد .. وتتكشف حقائق جديدة ويتكلم الصامتون بعد طول صمت ..

- رئيس المجلس العسكري يؤكد أن أحكام الإعدام لم تصدر بموافقة جميع أعضاء المجلس مما يجعل هذه الأحكام باطلة ويفتح الطريق لطلب إعادة المحاكمة من جديد.
- البغدادي يؤكد أن جميع أعضاء مجلس الثورة وافقوا على إعدام خميس والبقري .. وخالد محيي الدين يقول: هذا غير صحيح ..
- المتهمون يتحدثون لأول مرة ويكشفون مهزلة المجلس العسكري .. وتلفيق الاتهام ويطالبون باعادة محاكمتهم لانهم ابرياء.
- الشهود الذين طلب خميس سماعهم ولم يستدعهم محاميه موسى صبري يتحدثون ويؤكدون براءة خميس ..

وحقائق أخرى كثيرة .. سنتناولها في هذا العدد والاعداد المقبلة ...

أهمية الأحداث:

تعد أحداث كفر الدوار من أبرز وأخطر معارك كفاح الطبقة العاملة المصرية في العصر الحديث وصفتها الصحف آنذاك بأنها (أكبر حادث عمالي في تاريخ مصر).. ووصفت التحقيق الذي أجري بشأنها بأنه (أكبر تحقيق عرف في تاريخ الحوادث العمالية).

وكان لهذه الأحداث صدى دولي واسع النطاق .. فقد أدان الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية "الديكتاتورية العسكرية" التي علقت العمال على أعواد المشانق وبذكر عبدالمنعم أمين رئيس المجلس العسكري أنه تلقى مئات البرقيات من الأحزاب والهيئات العمالية في أوربا تهاجم الحكومة وتهاجمه شخصيا . وأضرب عمال ميلانو في إيطاليا احتجاجاً على محاكمة العمال. وقدمت شكوى ضد الحكومة المصرية إلى مكتب العمل الدولي تطالب بالتحقيق في هذه الأحداث وحماية الحريات النقابية التي تتعرض للعدوان والعصف في مصر.

ولعلها المرة الأولى في تاريخ مصر التي يعدم فيها عمال بسبب مطالب اقتصادية ونقابية بحته وهو مالم يسبق له مثيل في أكثر الصدامات عنفاً واتساعاً في تاريخ

الاضرابات العمالية. وفي ظل أعتى
أنظمة الحكم ديكتاتورية ورجعية.
كما أنها المرة الأولى التي يتشكل فيها
"مجلس عسكري" مكون من ضباط
لمحاكمة "مدنيين" وهي أول محاكمة
استثنائية في تاريخ نظام 23 يوليو
الذي أصبح القضاء

○ صورة للمخرى وهو يستمع الى حكم الاعدام كما نشرتها صحيفة (الأخبار)ومنها حيثيات حكم المجلس العسكرى .

الاستثنائي أحد ركائزه الأساسية وإلى جانب القمع الوحشي الذي تعرض له العمال وسكان المنطقة من قتل وشنق واعتقال وأشغال شاقة وتفتيش الأشخاص والمنازل وإشاعة الإرهاب .. فان العمال تعرضوا لتطبيق أسوأ التشريعات الإرهابية التي أصدرها النظام الملكي العميل وعلى رأسها: قانون الأحكام العسكرية الذي أصدره الإنجليز سنة 1893، وقانون الأحكام العرفية الصادر بمعرفة الجنرال مكسويل سنة 1923، وقانون التجمهر سنة 1914.

وتعد أحداث كفر الدوار أول صدام بين الطبقة العاملة ونظام 23 يوليو وما أكثرها وكانت من أبرز الأسباب التي دفعت القوى اليسارية بعيداً عن ذلك النظام.

وأخطر ما في القضية .. أن أحداث كفر الدوار تعرضت لتشويهات مكثفة ومتعددة الأطراف، شاركت فيها للأسف الشديد - بعض العناصر المحسوبة على اليسار ..

ولكن .. ماذا حدث في كفر الدوار أولا ؟

في البدء .. كان الإضراب :

في مركز كفر الدوار محافظة البحيرة .. تقع ثلاث شركات كبرى تتبع بنك مصر، وهي شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع (موقع الاحداث) وشركة صباغي البيضا، وشركة الحرير الصناعي، وكانت هذه الشركات من أوائل الشركات التي قبل بنك مصر مشاركة رؤوس أموال أجنبية فيها، واشتراك أجانب في مجالس إدارتها. وكان مجلس إدارة شركة الغزل مثلا يضم إلى جانب الأجانب حسين سري رئيس الحكومة السابق، وحافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي السابق، وإلياس اندراوس عميل المخابرات الإنجليزية - وبعض الوزراء والباشوات الآخرين وجميعهم من أعوان النظام القديم. وكان عدد عمال شركة الغزل ما بين 10 - 12 ألف عامل وكانوا يعانون أبشع صور الظلم والكبت .. فكانت أجورهم قليلة لا تتناسب مع غلاء المعيشة. وكانت ثمة

تفرقة ظالمة بين العمال والموظفين في الاجازات والمنحة السنوية وكانت العطلة الأسبوعية بلا اجر.
ولم يحصل على مساكن بالشركة سوى ¼ العمال فقط بينما كان للمديرين فيلات ضخمة تحوطها الحدائق ويحرسها الخفراء .. وكان العمال يتعرضون للفصل لاتفه الأسباب . ولقد أضطر مدير الشركة إلى الاعتراف أمام المجلس العسكري بأن عدد كبير من العمال المفصولين كانوا أساس الحركة وكان العمال يتعرضون بشتى الإهانات والعقوبات البدنية من ضرب على الأيدي والأرجل والصفع والشلاليت ..... وتحولت الشركة إلى ثكنة عسكرية تضم نقطة بوليس بها أكثر من عشرين جندياً وصف ضابط وحوالي 350 خفيراً (أي لكل 27 عاملاً خفيراً أو جندياً على الأقل).
وإلى جانب ذلك كان يوجد مكتب للضابط المدني .. ومكتب للبوليس السياسي.
وكانت نقابة العمال موالية للشركة .. يتولى عبدالرحمن حلمي سكرتير المصنع طبخ انتخاباتها وفرض العناصر العميلة له عليها من أمثال فهمي حسنين وعنبر وغيرهما.
فالعمال أذاً كانوا يعيشون ظروف سيئة تثير الغضب والتذمر بين صفوفهم .. وزاد من ثورة العمال أن حركة الجيش حين جاءت رفعت شعارات إصلاح أحوال الطبقات الفقيرة وتوزيع الأرض على الفلاحين فأنعشت آمالهم في استخلاص حقوقهم.
وتصادف أن وقع إضراب في شركة صباغي البيضا المجاورة وحصل العمال على مطالبهم نتيجة ذلك .. مما جعل عمال شركة الغزل يحتذون حذوهم مستخدمين نفس السلاح - الإضراب- لنيل حقوقهم .. واستفزهم أن مدير شركتهم ذهب إلى عمال شركة البيضا وطالبهم بفك الإضراب وإلا سيجعلهم "نسوان" مثل عمال شركته.
وهكذا تجمعت عوامل السخط بين العمال .. فكانوا أن أعلنوا الإضراب مساء 12 أغسطس 1952، حيث اشترك فيه حوالي ثمانية آلاف عامل

بادروا باحتلال المصنع وشكلوا فرقاً لحراسة الآلات والمصانع وماكينة توليد الكهرباء وأخذ بعضهم يوزع منشورات خطية بالمطالب والبعض الآخر يكتب المطالب على سبورات في صالات العمل، وعلى الجدران وأبواب المصنع، كما علق المضربون لافتة كتب عليها عبارة (يحيا العمال ويسقط الجمال) .. والجمال هذا هو مدير الشركة .. وأخذ قادة الإضراب يخطبون في العمال مؤكدين على عدالة مطالبهم ومحذرين إياهم من أي أعمال تخريب يمكن أن تقع.

مطالب الإضراب:

وحدد العمال المضربون مطالبهم في الآتي:-

1. زيادة الأجور ومنح العمال علاوات وبدل مسكن لمن لا مسكن لهم بالشركة.
2. مساواة العمال والموظفين في الميزات خاصة الإجازات والمنح السنوية.
3. منع الفصل التعسفي.
4. إجراء انتخابات حرة للنقابة
5. نقل مقر النقابة خارج الشركة لتكون بعيدة عن تدخلات الشركة.
6. فصل مدير الشركة وسكرتيرها العام (محامي الشركة الظالم ومدير مكتب العمل بها وتطهيرها من الخونة "المأجورين" أعوان الملك.

الفصل الأول من المؤامرة:

حين وقع الإضراب لم يكن مصطفى خميس - وهو عامل شاب لا يتجاوز التاسعة عشر من عمره - حاضراً بل كان في مسكنه مع بعض زملائه ومنهم العاملان فهمي علام صبيح ومحمد عبدالسلام خليل اللذان يؤكدان ان خميس ذهب إلى المصنع بعد وقوع الإضراب وإشعال الحرائق في مبنى الإدارة. ويضيف الخفير محمد مخلوف الجنايني أنه رأى خميس يشارك في إطفاء الحرائق.

أما كيف حدثت مؤامرة العنف والتخريب فاننا نذكر الآن - دون

تفاصيل - انه بمجرد وقوع الإضراب جاء إلى المصنع مأمور مركز كفر الدوار نعمان العشماوي بسيارته ومعه قوة من البوليس والخفراء مدججة بالسلاح.
وكان هذا الرجل يكره العمال كراهية مطلقة. ولا يخفي عداءه لحركة الجيش . وظل يردد علناً انه مأمور الملك السابق. وكانت له علاقات مشبوهة برجال الحاشية وقد بقى في منصبه سبع سنوات كاملة بينما لم تكن قوانين ولوائح الداخلية تسمح ببقائه في موقعه ثلاث سنوات.
وكان هذا المأمور يتميز بالحمق والرعونة نتيجة سبق إصابته بلوثة عقلية عولج منها باحدى المصحات العقلية بالإسكندرية.
وبادر هذا "العشماوي" بإطلاق النار على العمال من مسدسه فاستشهد عاملان وأصيب آخرون ولم يكن قد حدث أي شغب أو أي أعمال تخريب حتى ذلك الوقت. وهنا اهتاج العمال واشتبكوا مع البوليس فأُصيب جندي مات بعد ذلك متأثراً بجراحه.

ومر بعض الوقت .. حيث ذهب المأمور وعاد مرة أخرى وفوجئ العمال باندلاع النار في مبنى إدارة الشركة ومكتب صغير للضابط المدني وبعض السيارات وهذه الأماكن بعيدة عن تجمع العمال وتخضع لحراسة الخفراء، أما المصانع والألات لم تمس بسوء.
وبعد خمس ساعات من الاحداث انتقلت قوات ضخمة من الجيش من المنطقة الشمالية بالإسكندرية مزودة بالدبابات والسيارات المصفحة والمدافع إلى المنطقة حيث حولتها إلى ثكنة عسكرية أو على حد تعبير الصحف آنذاك (أصبحت أيه ما تكون بمنطقة احتلال للجيش المصري) وتم اعتقال 567 عاملا كانوا يحرسون المصانع والآلات.

مظاهرة خميسى:

في صبيحة اليوم التالي للإضراب 14 أغسطس 52، قام العمال، وأهالي المنطقة بتنظيم مظاهرة سلمية ضمت ما بين ألفين وثلاثة ألاف شخص.

وتوجه المتظاهرون إلى المصنع لمقابلة محمد نجيب بعد أن سرت شائعة أنه سيزور المصنع، وذلك لإعلان تأييدهم لحركة الجيش بعد أن وصلت ـ القاهرة أنباء كاذبة عن تحرك العمال ضد الثورة.

ويذكر شهود الاثبات أمام المجلس العسكري أن هتافات المتظاهرين كانت هي: "يعيش العمال ويسقط الجمال"، "مطالب العمال عادلة"، يحيا القائد العام" ... عاش محمد نجيب".

فالمظاهرة كانت تؤكد على عدالة مطالب العمال في ذات الوقت الذي تعلن فيه تأييدها لحركة الجيش.

وتصادف في هذا الوقت أن كان الخميس متوجهاً مع زميلة محمد عبدالسلام خليل إلى مركز كفر الدوار لاقتراض نقود وشراء طعام فقابلا المظاهرة ... فتحمس لها خميس واستأذن زميله في الانضمام إليها حيث حمله المتظاهرون على أعناقهم.

ودخلت المظاهرة بقيادة خميس إلى داخل أسوار الشركة الخارجية حيث لقيت تأييد وتشجيع عمال وموظفي الشركة كما انها مرت على موقعين لقوات الجيش فلم تعترضها هذه القوات ولم تصطدم بها، مما شجع العمال على المضي في طريقهم.

ولكن حين اقتربت المظاهرة من بوابة المصنع (عند كوبري الكيلو خمسة) فوجئ العمال بانهمار سيل من الرصاص عليهم من قوات الجيش المرابطة عند البوابة والكوبري .. حتى أن جندياً واحداً شهد بانه أطلق من مدفعه الرشاش 25 طلقة في المتظاهرين.

وكان أن سقط عدد من القتلى وتم القبض على شخص واحد هو مصطفى خميس .. وذكرت الأهرام أن خميس أُصيب برصاصة في رأيه وذكر تقرير رئيس نيابة الإسكندرية أن خميس أُصيب في وجهه وذراعه وأماكن أخرى في جسمه نتيجة اعتداء الجنود عليه. وأكد خميس في المحاكمة أن الجنود ضربوه حتى فقد سمع أذنه اليسرى.

وحتى الآن .. لا يزال عدد القتلى في الاحداث غير معروف.. فقد ذكر أحمد

حمروش والرافعي أنهم ثلاثة فقط . بينما ذكر المصري أسماء ستة من القتلى ويقرر "عبدالمنعم أمين" رئيس المجلس العسكري الذي حاكم العمال أنهم عشرة. وتؤكد صحيفة (الاومانتيه) الفرنسية في 16 / 8 / 52، أن عدد القتلى بلغ المائتين. بينما يذكر أحد عمال الشركة آنذاك (العامل عيد صالح) أن 500 عامل لم يظهر لهم أثر عقب الأحداث نتيجة قتل بعضهم وفرار البعض الآخر خشية على نفسه .. وقيل أن العمال عثروا على 17 جثة في مزرعة موز قريبة من المصنع عقب الاحداث.

الفصل الثاني من المؤامرة:

عقب إطلاق النار على المتظاهرين والقبض على خميس بدقائق .. إنطلقت رصاصات مجهولة من البر الغربي لترعة المحمودية من بندقية جيدة التصويب لتستقر في صدر جنديين من جنود الجيش حيث ماتا أثر ذلك.
وقد أسندت هذه الواقعة ظلماً وعدواناً إلى خميس حيث أعدم بسببها رغم أنها حدثت بعد واقعة القبض عليه .. وعلى بعد 2 كيلومتر من مكان المظاهرة التي كان يتزعمها.
ولقد ركز محامي خميس، الصحفي "موسى صبري" على هذه النقطة. وأكد لي أنه ذكّر بها رئيس المجلس العسكري بعد ذلك وأكد له أن خميس كان بريئاً وأن حكم الإعدام كان ظالماً. فرد عليه رئيس المجلس العسكري أن المحاكمة كانت سياسية ".. وكان الهدف منها هو ردع وتخويف الشيوعيين".
ولكن ماذا حدث بعد ذلك؟ وما هي حكاية المجلس العسكري وما دور مجلس الثورة؟ ولماذا أعدم خميس والبقري؟ ومن هم شهود الزور؟ ومن الذين قادوا أعمال العنف والتخريب؟ ومن الذي أطلق الرصاص من الجانب الآخر لترعة المحمودية؟
كل ذلك سنقرأه في العدد القادم .. فإلى لقاء

صوت العامل

٤
يناير ١٩٨٦

تهتم بشئون العمال والنقابات.

- «كلورايد» الانجليزية تحتكر مصر.
- كيف نسترد نقاباتنا..؟
- بنك العمال.. ضد الحركة النقابية.
- اعرف حقوقك: كل شيء عن الاجازات.
  - صوت العامل تنفرد بنشر ...
- اسرار جديدة حول مذبحة كفرالدوار.

واستشهاد خميس والبقرى ..

"اسرار" مذبحة كفر الدوار

٢ – فضائح و"جرائم" المجلس العسكرى ..واسراراخرى .

احمد شرف الديـن

بدأت أحداث كفر الدوار - كما أوضحنا في العدد الماضي بإضراب عمال شركة مصر للغزل والنسج الرفيع مساء 12 أغسطس 52 وانتهت بالقبض على خميس وإطلاق الرصاص على المظاهرة التي كان يقودها ظهيرة يوم 13 أغسطس.
وفي مساء ذات اليوم .. أصدرت الحكومة مرسوماً بقانون، بإضافة مادة جديدة إلى قانون الأحكام العرفية تبيح تشكيل مجلس عسكري يتشكل من ضباط فقط .. على أن تتبع أمامه -فيما يتعلق بنظر الدعوى والحكم فيها وتنفيذ العقوبة- القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية" التي تتشكل من قضاة عسكريين).

واستناداً إلى ذلك .. أصدر علي ماهر باشا - رئيس أول حكومة بعد الثورة ورئيس الديوان الملكي السابق الذي علم فاروق أن يكون طاغية - الأمر رقم 41 لسنة 52 بتشكيل مجلس عسكري لمحاكمة عمال كفر الدوار برئاسة البكباشي عبدالمنعم أمين وعضوية خمس ضباط أصليين، واثنين احتياطيين على أن يتولى مهمة المدعي العسكري الصاغ عبده عبدالمنعم مراد.
ويذكر عبدالمنعم أمين أنه هو الذي تطوع لرئاسة المجلس العسكري وأنه اقترح محاكمة العمال داخل الشركة التي وقعت بها الأحداث، بل وكان

يريد أيضا تنفيذ العقوبة داخل الشركة حتى يكون الحكم رادعاً.. تماماً كما حدث في "دنشواي" على يد قوات الاحتلال..

وكان هذا البكباشي من أكثر عناصر الثورة يمينية .. وكان معروفاً بعلاقته الخاصة -هو وزوجته سيدة الأعمال- بالسفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري .. وكان يرى أن أنسب أساليب الحكم في مصر هو الحكم الديكتاتوري .. وأن التنمية لن تتحقق إلا عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي، والتضييق على العمال وفرض القيود على الحركة العمالية .. ..

ومعروف عنه أيضا أنه صاحب مشروع القانون الذي كان يبيح الفصل التعسفي ويحرم حق الإضراب والذي وافق عليه -جميع أعضاء مجلس الثورة .. وكاد أن يمر لولا معارضة العضو اليساري خالد محيي الدين وتهديده بالاستقالة.

قضايا ثلاثة .. واعتقالات

قسمت قضايا أحداث كفر الدوار إلى قضيتين، قام المجلس العسكري بنظرهما، وهما:

1. **قضية المظاهرة:** وكان المتهم الوحيد فيها الشهير مصطفى خميس (19 سنة) - وقد صدر الحكم بإعدامه شنقاً.
2. **قضية الإضراب:** وكان متهما فيها 29 عاملا، وصدر الحكم فيها بإعدام الشهيد محمد البقري والأشغال الشاقة على 12 عاملاً آخرين.

و(صوت العامل) تكشف سراً جديداً حين تؤكد أن ثمة قضية ثالثة نظرتها محكمة عسكرية بالإسكندرية، وتتعلق بذات الاحداث، وكان متهماً فيها ثلاث أشخاص منهم العاملان أحمد خيري عليوه، ويونس جاد بشت، وقد صدر ضدهم أحكام بالسجن. يضاف إلى ذلك اعتقال عدد آخر من الأشخاص استمر اعتقال بعضهم شهراً كاملاً .. ومن هؤلاء عبده العشري(مسئول حزب الوفد بكفر الدوار) والعاملان أحمد

الياباني، ومحمد متولي الشعراوي (عضو هيئة تحرير هذه المجلة).

فضائح و"جرائم المجلس العسكري:

- يذكر عبدالمنعم امين أن المجلس العسكري كان (مجلساً وقتياً) له سلطة المجلس العسكري العالي. ويقرر أن أحكام إعدام خميس والبقري لم تصدر بإجماع المجلس .. وهو ما يؤكده لطفي واكد يقرر أن المجلس العسكري فتح الله رفعت عارض الإعدام.

وهذه الواقعة الخطيرة تمثل فضيحة تاريخية كبرى .. ذلك أن قانون الأحكام العسكرية الساري وقت المحاكمة كان يشترط لإصدار أحكام الإعدام من المجلس العسكري إذا كان وقتياً أن تكون بالإجماع .. الأمر الذي يجعل أحكام إعدام خميس والبقري منعدمة قانونياً مما يقتضي إعادة محاكمتهما من جديد .. بل وإعادة محاكمة جميع المتهمين أمام محكمة عادية تتوافر فيها الحيدة والنزاهة والاستقلال.

- والخطير أيضا أن عبدالمنعم أمين اعترف أيضاً حين قال له موسى صبري: كيف حكمت على خميس بالإعدام رغم انه كان بريئاً؟ - بأن حكم الإعدام كان قراراً من مجلس الثورة لردع الشيوعيين .. وهذه فضيحة ثانية تبيم أن المحاكمات كانت صورية .. وأن الأحكام كانت جاهزة ومعدة سلفاً.
- وقد ذكر لي لطفي واكد أحد ضباط يوليو - بأن المدعي العسكري عبده مراد قرر له ان الأحكام كانت (جائرة) .. ولم يكن يتصور أنها ستنفذ قط .. رغم أنه, هو الذي كان يطالب برؤوس المتهمين.
- ويذكر عبدالمغني سعيد وكيل مصلحة العمل أن مكتب العمل

الدولي أرسل إلى الحكومة المصرية في يوليو 1953 يطلب منها الرد على الشكوى المقدمة ضدها بشأن أحداث كفر الدوار .. وأن وكيل وزارة الشئون الاجتماعية اقترح عليه إعداد رد تفصيلي يعتمد على أوراق محاكمة المتهمين أمام المجلس العسكري، ولكنه عارض ذلك بشدة (.. وقلت بصراحة أن ذلك قد يسيئ إلينا أكثر مما يفيدنا ولم يقتنع وكيل الوزارة بوجهة نظري إلا بعد أن أحضرنا مستندات المحاكمة وحيثيات الحكم. وكان كافياً أن يطلع سيادته عليها لكي يقتنع بعدم تقديمها، بل واتخاذ كل الاحتياطات الكفيلة بعدم تسربها للخصوم. والحق أني أصبت بصدمة عنيفة عندما قرأت الحيثيات ولم أجد فيها ما يقنعني بعدالة الأحكام التي أصدرتها المحكمة العسكرية" بأية حال.

- ولم يكن صدفة أن تكون الأحكام في غاية القسوة ذلك أنها جاءت نتيجة إجراءات - محاكمة تعسفية .. فلم يسمح للجمهور بحضور المحاكمة رغم أنها ليست "سرية" .. كما أن معظم المتهمين - رغم اتهامهم في جناية - لم يكن معهم محامون. أما المحامون الذين حضروا المحاكمة فقد طالبوا المحكمة التأجيل يومين فقط للإطلاع على التحقيقات واستدعاء شهود نفي وتحضير الدفاع فرفض المجلس العسكري ذلك بدعوى أن "مصلحة الوطن لا تحتمل التأجيل"، واكتفى بالتأجيل ساعة واحدة فقط .. كما أن محاكمة عدد كبير من المتهمين تمت دون استدعاء شهود نفي.

ونكتفي هنا بما قاله المحامي محمد الفولي في مرافعته أمام المجلس العسكري: (تذكرت - وقد استهل حضرة المدعي العسكري مرافعته - الحجاج بن يوسف يقول ما قاله المدعي: أني أرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها.
تذكرت الحجاج بظلمه وبغيه وتذكرت معه عهده: العسف والجوع .. ألم يجد المدعي شخصية يتقمصها سوى شخصية الحجاج الذي سجن الأبرياء وعذبهم وقطع رقابهم؟
لقد كان الحجاج يقدم المتهمين إلى المشنقة بأوهى الأدلة، وحجاج اليوم يقدمهم بأدلة أوهى من خيوط العنكبوت، وتعالوا نناقش أدلة المجلس العسكري المشبوه..
أولا قضية مصطفى خميس
لم تستغرق محاكمة خميس سوى 9 ساعات فقط .. ولم يتم سماع شهود فيها رغم أن خميس ظل يطلب - حتى لحظة إعدامه - سماع ستة من شهود النفي حددهم بالاسم.

وقد قرر خميس في المحاكمة أنه برئ .. ولم يرتكب ذنبا يبرر محاكمته .. وأنه لم يُسمح له بتوكيل محام أو الاتصال بأهله ورفض أن يندب له المجلس العسكري ضابطاً للدفاع عنه ويذكر عبدالمنعم أمين ان خميس ترافع عن نفسه مرافعة رائعة لمدة نصف ساعة .. وقد تطوع الصحفي موسى صبري للدفاع عنه حيث كان مقيداً بجداول نقابة المحامين.
وكان من أبرز الاتهامات المسندة إلى الشهيد مصطفى خميس تهمتان:

<u>التهمة الأولى:</u>

أسندت إلى خميس مسئولية قتل جنديين من جنود الجيش .. وهي تهمة ملفقة لا أساس لها من الصحة.
فالثابت أن واقعة القتل حدثت على بعد 2 كيلو متر من المكان الذي يتزعم فيه خميس المظاهرة .. وانطلقت الرصاصات من الجانب الأخر لترعة المحمودية (حيث تقع أملاك بعض أفراد العائلة الملكية) وكان إطلاق الرصاص بعد أن تم القبض على خميس في المظاهرة بثلاث دقائق.

كذلك لم يعثر على أية أسلحة أو مضبوطات أخرى في مسكن خميس عند تفتيشه بواسطة النيابة.
والخطير .. أن المجلس العسكري لم يحاول تحقيق واقعة القتل والبحث عن القاتل الحقيقي لأنه كان يريد إدانة العمال والمتهمين بهدف إرهاب الطبقة العاملة في المناطق الصناعية الأخرى .. كما أكد ذلك كل من محمد نجيب والبغدادي وعبدالمنع أمين.

التهمة الثانية:

أسند إلى خميس أنه كان يحمل أسلحة وادوات هاجم بها قوات الجيش التي تحرس المصنع .. ولكن أوراق القضية نفسها تؤكد عدم صحة هذه التهمة. فالثابت أن مظاهرة خميس مرت بموقعين للجيش دون حدوث أي صدام كما أن المتظاهرين كانوا يهتفون لحركة الجيش وقائدها اللواء محمد نجيب .. ولكن الذي حدث أن القوة التي كانت تحرس بوابة المصنع والكوبري المجاور لها هم الذين بادروا بإطلاق الرصاص على العمال دون صدور أمر لهم بالتفرق مما أدى إلى قتل عدد من المتظاهرين. ولم يثبت أن أحداً من المتظاهرين قد اعتدى على أي جندي. بل أن خميس هو الذي تعرض للاعتداء الوحشي من الجنود كما أثبتت تقارير النيابة نفسها. وأكد شاهد إثبات ان خميس لم يشتبك مع أي جندي .. وأنه وقع على الأرض حين تم إطلاق النار على المتظاهرين حيث تم القبض عليه.
وتفيد أوراق القضية أن خميس لم يكن يحمل أية أسلحة أو ادوات أخرى سوى قبعة من الخوص في يده.
ورغم ذلك .. صدر الحكم على خميس بالاعدام شنقاً. وتم التصديق على الحكم ثم تنفيذه بسجن الحضرة بالاسكندرية في 17 سبتمبر 1952.

ثانيا: قضية الإضراب:

كان المتهمون في هذه القضية 29 متهماً .. من بينهم صبي صغير لم يكن يتجاوز 12 سنة ورغم ذلك كان المدعي العسكري يطالب باعدامه.

وقد أسندت إلى المتهمين تهمتين رئيستين .. هما :

1 - الاشتراك في تجمهر:

وقد رد المحامون على هذه التهمة .. بأن التجمهر لا يقع إلا في طريق عام ..وأن ما وقع من العمال داخل المصنع مساء 12 أغسطس 52 كان إضراباً عن العمل، يخضع لقوانين الإضراب لا قوانين التجمهر.

ومعروف أن الاضراب في ذلك الوقت كان مباحاً .. ولا يشكل جريمة فالعمال حين أضربوا مارسوا عملا مشروعاً غير مؤثم لا يجوز أن يحاكموا بسببه.

2 - ارتكاب أعمال تخريب:

أسند المجلس العسكري إلى العمال المتهمين أنهم قاموا بحرق وتخريب مبنى إدارة الشركة وبضعة سيارات .. ومكتب صغير للضابط المدني.

وكانت هذه التهمة أكثر التهم كذباً وتلفيقاً .. ولا يزال يقدمها - للآن - أعوان السلطة وزعانفها من المأجورين والخونة كمبرر لقمع العمال وشنق الشهيدين خميس والبقري..

وفيما يلي تفنيد سريع ومختصر لهذه التهمة (بما يسمح به حجم هذه المجلة) :

1. أكدت التحقيقات، وجميع صحف ذلك الزمان، أن أعمال الحرق والتخريب وقعت بعيداً عن تجمع العمال .. ولم يحدث أي اتلاف داخل المصانع أو المرافق .. ولم تمس الألات بأي سوء.

وقد ذكر محمد الفولي المحامي في مرافعته : (داخل المصنع لم تحدث خسائر أو تلفيات . ولو أن المتجمهرين قصدوا التخريب والتدمير لما نجت الأنوال والماكينات وغيرها).

وذكر موسى صبري .. أن العمال كان يمكنهم أن يشعلوا كل هذه المصانع بعود ثقاب واحد يحول المنطقة كلها إلى لهيب . ولكن العمال لم يمسوا المصانع بأذى ويسرني أن أقرر ان عاملا واحداً لم يحاول حرق المصانع .. ومواد الغزل كما تعلمون سريعة

الالتهاب فهذا الخائن لم يوجد داخل المصانع بل خارجها (

2. صرح البكباشي محمد دعبس حكمدار البحيرة عقب الاحداث مباشرة: أن آثار التخريب قليلة. وكانت خارج المصانع ولا تتناسب مع عدد العمال الضخم (ثمانية آلاف).

3. أن ما تعرض للتخريب هو مبنى الإدارة وبضعة سيارات ومكتب الضابط المدني فقط ... وهي أماكن تقع تحت سيطرة وحماية الخفراء ورجال البوليس.

4. قرر الشاهد السابع الخفير عبيد سليم الملقب بالقزم والمعادي للعمال، أن غرباء عن المصنع كانوا يحملون صفائح بها بترول وبنزين .. وكانوا يشعلون الحرائق في مبنى الإدارة، ويعتدون على كل عامل يعرفون أنه يشتغل في المصنع.

5. الشهود الذين نسبوا التخريب للعمال كانوا شهود زور، فالمتهم الثاني - على سبيل المثال فقط - كان مقدماً للمجلس العسكري بتهمة حرق سيارات الشركة. وشهد ضده كاتب نيابة أبي حمص الذي أثبت أنه شاهد زور حين تطوع بالشهادة مهندس شجاع هو محيي الدين العيوطي الذي قرر أن صبيا صغيراً هو الذي أشعل النار في السيارات .. وأنه ليس بين المتهمين .. وبرئ المتهم الذي لولا تطوع المهندس بالشهادة لطارت رأسه كما طارت رؤوس أخرى ظلماً وعدواناً.

6. ثمة تصرفات مشبوهة تحيط برجال البوليس وإدارة الشركة تلقي ضوءاً على

مؤامرة التخريب والأدوار الخفية فيها.

- إذ حين وقعت أعمال الحرائق بالشركة تهاون مأمور مركز كفر الدوار ورجاله في استدعاء سيارات الإطفاء، مما أثار ملاحظة رئيس المجلس العسكري فسأل أحد ضباط الشرطة:

س : لماذا لم تستدعوا سيارات المطافئ عندما شاهدتم الحريق؟

كما لوحظ أن رجال البوليس والمطافئ ظلوا يتفرجون على الحرائق دون أن يؤدوا واجبهم في اطفائها .. وهو ما جعل دفاع خميس يسأل قائد قوة الجيش بالمصنع.

- وسأل رئيس المجلس العسكري أحد ضباط المركز:

س : كيف حدث أن يترك المصنع يحترق بينما تكلف أنت وجانب من القوة بحراسة مركز كفر الدوار أو الشارع المؤدي إليه .. بينما لم يكن هناك أي اضطراب في المركز .. بينما عملكم الأساسي هو إخماد الهياج القائم بالمصنع؟

- والمثير للريبة أنه ثبت للمجلس العسكري أن مأمور مركز كفر الدوار كان قد اجتمع قبل الاضراب باثنى عشر ساعة مع حافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي السابق .. بينما حين واجه وكيل حكمدار البحيرة بهذه الواقعة أول مرة أنكرها..

وتزداد الشكوك حين نعرف أن إدارة الشركة كانت قد عقدت اجتماعاً في ذات يوم الاضراب ولم تناقش مطالب العمال او تحاول تهدئة خواطرهم رغم خبر الإضراب كان معروفاً قبل وقوعه بيومين .. كما كان مدير الشركة يعلم - في نفس

هذا اليوم - أن حالة السخط قد عمت العمال.
بل أن مدير الشركة هذا حين علم بوقوع الإضراب لم يتوجه للمصنع لمفاوضة العمال أو تهدئتهم ولكنه سارع إلى الاسكندرية بزعم الاتصال برئيس الحكومة علي ماهر.

تلك هي أبرز فضائح وجرائم المجلس العسكري .. فماذا كان موقف مجلس قيادة الثورة وماذا كان موقف القوى السياسية المختلفة.
ذلك هو موضوع العدد القادم فإلى لقاء.

شهادة حول أحداث كفر الدوار

بمناسبة طرح موضوع أحداث كفر الدوار بمجلة صوت العامل ولأول مرة بهذا التفصيل .. أود أن اؤكد أن المناضل الكبير خالد محيي الدين أمين عام حزب التجمع وعضو مجلس قيادة الثورة قد ذكر في أكثر من مناسبة أن مجلس الثورة وافق على حكم الإعدام على خميس والبقري بالأغلبية .. وأن ثلاثة فقط من أعضائه اعترضوا على الحكم وهم : يوسف صديق، وخالد محيي الدين، وجمال عبدالناصر، وقد كرر الزميل خالد ذكر الواقعة في مؤتمر أقيم بمركز إدكو - بلد الشهيد مصطفى خميس - بمناسبة انتخابات مجلس الشعب الأخيرة .. ولكنه قرر أن يوسف صديق لم يكن عضواً بمجلس الثورة عند التصويت على حكم الإعدام وأنه يؤكد أن جمال عبدالناصر وخالد محيي الدين اعترضا على هذا الحكم .. وإن كان لا يذكر من هو الشخص الثالث

محمد متولي الشعراوي
عضو الأمانة العامة لحزب التجمع
وأمين مركز كفر الدوار

رسالة من قارئ
وتعقيب من المحرر

أرسل أحد عمال نسيج شبرا يطلب مزيدا من التفاصيل حول مذبحة كفر الدوار لأنه يرى أن تلك المذبحة كانت أخطر من "مذبحة شيكاغو" في أمريكا، والتي أصبحت ذكراها عيداً عالمياً للعمال. وان يوم استشهاد خميس والبقري يجب أن يكون يوماً قوميا للعمال المصريين يحتفلون به كل عام.

المحرر : حاولنا تلبية رغبتك أنت وزملاء آخرين في إلقاء مزيد من الضوء حول مذبحة كفر الدوار في هذا العدد. كما سنوالي النشر في العدد القادم.

لكننا لن نستطيع - بسبب طبيعة النشرة - أن نطيل ونسهب في طرح التفاصيل فهي كثيرة .. (وقد استغرقت دراسة هذا الموضوع عدة سنوات كاملة في البحث عن الوثائق .. ومقابلة المتهمين الأحياء .. ومتابعة كل ما نشر عن الأحداث في الصحف المصرية والأجنبية والمراجع .. ومناقشة قادة الحركة السياسية في الخمسينات الذين عاصروا الأحداث ... الخ).

ونحن نعدك بان يكون أول اصدار في سلسلة (كتاب صوت العامل) التي ننوي إصدارها، حول كل ما تريده من تفاصيل عن مذبحة كفر الدوار واستشهاد خميس والبقري.

صوت العامل

ابريل ١٩٨٦

تهتم بشئون العمال والنقابات.

★ خطوة لأحياء الجمعيات العمومية

★ اسرار جديدة حول مذبحة كفرالدوار .
واستشهاد خميس والبقرى ..

★ الأتحاد العام للعمال .. لماذا يباركه اليمين . ويلعنه اليسار .

★ اعرف حقوقك . . كل شئ عن الاجازات

★ ٢١ فبراير ١٩٤٦ ذكرى نهوض الطبقة العاملة المصرية

الحلقة الاخيرة

مذبحة كفر الدوار والرد على الشبهات

لماذا نطالب بإعادة محاكمة العمال ؟ أحمد شرف الدين

في عددين سابقين من مجلة "صوت العامل" تناولنا وقائع أحداث كفر الدوار - أغسطس 52 .. ثم وقائع محاكمة العمال والاتهامات التي لفقت لهم ظلماً وعدواناً .. ويبقى أن نقف - وهذا هو الاهم - عند تقييم هذه الأحداث واستخلاص نتائجها وأبرز الدروس المستفادة منها.
ونركز - في هذه الحلقة الاخيرة من الدراسة على ثلاثة أمور أساسية ...

أولا : الرد على الشبهات :

لم يتعرض حدث تاريخي للتشويه قد ما تعرض حادث كفر الدوار .. وذلك في محاولة فاشلة لتبرير القمع الوحشي الذي تعرض له العمال .. أو لتبرير أخطاء تاريخية ارتكبها البعض.

فقد قيل .. ان حركة عمال كفر الدوار كانت مدبرة من قوى رجعية هدفها إظهار حركة الجيش كحركة "معزولة" عن الشعب .. وان العمال غرر بهم .. !!

وقيل أيضا .. أن توقيق وقوع الإضراب عقب طرد الملك والحديث

- ادعى عبدالمنعم أمين رئيس المجلس العسكري : (كان خميس والبقري ينفذان مخططاً شيوعياً) .. ويذكر البغدادي أن (اثنين من المتهمين أحدهما شيوعي واسمه مصطفى خميس والآخر محمد البقري .. كانا هما المحركين الاساسيين لما حدث).

عن تحديد الملكية .. هو أمر لا يخلو من مغزى .. !!

(أ) الادعاء الأول:

أما الادعاء الأول فهو غير ادعاء باطل لا دليل واحد يسنده .. ويكفينا أن نستعرض، بسرعة وتركيز شديدين، التناقضات المفضوحة التي وقع فيها أولئك الذين يريدون إدانة حركة العمال بأي طريقة .. لتبرير جريمة المحاكم والإعدام.

- على نقيض ذلك .. زعم محمد نجيب أن الاحداث من تدبير (جماعة الرأسماليين الذين ذعروا من العدل الذي سنقيمه) .. !!
- وحاولت السلطة إلصاق الأحداث بحزب الوفد .. وقامت فعلا بالقبض على مسئول الحزب بكفر الدوار .. ودفع بأحد جنود الجيش ليشهد ضد خميس مدعياً أنه كان

يهتف بحياة الوفد والنحاس .. بينما أجمع باقي الشهود على أنه كان يهتف بحياة حركة الجيش وقائدها نجيب.

- واوحت بعض الصحف بأن جماعة الإخوان المسلمين وراء الأحداث .. لان بعض المتهمين كانوا ينتمون إليها.
- ثم حاولت السلطة إلصاق الأحداث بأعوان الملك المخلوع .. وقالت (الاومانتيه) الفرنسية : (تحاول السلطات المصرية، لتبرير قمعها الوحشي للعمال أن تورط في موضوع كفر الدوار أبن رئيس ديوان الملك فاروق - حافظ عفيفي - والمكروه بالفعل من الجماهير .. وقد ألقى القبض عليه فعلا).

ان كل هذا التناقض .. يكشف في حد ذاته، عن زيف هذه الاتهامات واحداً تلو الآخر .. وذلك أن ما حدث من العمال كان مجرد حركة مطلبية عفوية .. لم تدبرها أي قوى أو جماعات .. ولم تكن لها أي لون سياسي .. إذا اقتصرت على طرح مطالب اقتصادية ونقابية .. وان كانت قد شاركت فيها عناصر قليل من الشيوعيين والاخوان ومصر الفتاة .. كما لم تكن أيضا معادية لحركة الجيش.

(ب) الإدعاء الثاني ..

أما الذين يتحدثون عن توقيت الحركة وصولا إلى أنها تحرك مضاد للجيش .. فإنه يتعين القول بأن هذه الفترة شهدت عديداً من الاضرابات والتحريض عليها في شركات : الحرير الصناعي .. صباغي البيضا .. ومصر للغزل الرفيع .. والاسكندرية للغزل والنسيج .. والعربية للغزل والنسيج.. والعربية للغزل والنسيج .. وسباهي .. والنقلي ... الخ.

ويلاحظ أن أغلب هذه التحركات العمالية كانت في قطاع النسيج أنشط واوعى قطاعات العمال آنذاك .. كما أن تلك التحركات كانت عقب إسقاط فاروق .. والحديث عن تحديد الملكية .. حيث أثار كل ذلك مطامح وأوهام

العمال في أن الوقت قد حان للحصول على مطالبهم .. واكتشف ذلك الحزب الوطني (بزعامة فتحي رضوان)، حيث أكد في بيانه أن العهد الجديد (يثير في نفوس الطبقات العاملة أملاً في تحقيق مطالبها القديمة).

بل أن أحمد باشا عبود نفسه صرح لصحيفة (لوموند) : ومن المؤكد أن الإضراب العمالي له ما يفسره .. فمنذ عدة أسابيع يسمع العمال عن الاصلاحات الزراعية وتوزيع الأرض على الفلاحين .. وإزاء هذا وقفت الطبقة العاملة تتسائل عن الفوائد التي ستصيبها هي بدورها).

ونحن نؤكد على ذلك .. لأن القضية ليست فقط محاكمة وإعدام بعض العمال .. ولكن أيضاً سلامة الحركة المطلبية التي كان يتزعمها هؤلاء العمال باعتبارها جزءاً من كفاح الطبقة العاملة المشروعة.

ثانيا: ماذا حدث في مجلس الثورة:

الثابت يقيناً أن معظم أعضاء مجلس الثورة - وليس هذا صدفة - قد وافقوا على إعدام الشهيدين خميس والبقري. وقد برر البغدادي ذلك الموقف بأن هدفه كان إيقاف أية تحركات عمالية في المناطق الصناعية الأخرى كالمحلة وشبرا الخيمة .. وهو ما تحقق فعلا إلى حد كبير.

ولكن .. هل عارض أحد من مجلس الثورة أحكام الإعدام ..؟

يقول البغدادي بالحرف الواحد : (لقد صدق على هذه الأحكام مجلس قيادة الثورة .. وبإجماع الأصوات لأن القاعدة التي كان قد اتفق عليها أن أي قرار يتخذ من المجلس لابد أن يكون بالإجماع).

ولكن خالد محيي الدين يؤكد لنا .. ان هنالك ثلاثة عارضوا أحكام الإعدام وهم: خالد محيي الدين، ويوسف صديق .. وجمال عبدالناصر.

ويضيف: أن قاعدة الإجماع في أحكام الإعدام تقررت بعد حوادث كفر الدوار .. وليس قبلها .. كما يقرر أنه شخصيا

عارض اعدام فاروق .. واعدام ابراهيم عبدالهادي .. ولا يعقل أن يوافق على إعدام العمال وللحق .. فإن محمد نجيب .. وعبدالمنعم أمين - وكلاهما لا تشوبه شبهة الانحياز لخالد - يؤكدان هذا الكلام المهم .. أن هذا الاعتراض لم يمنع إعدام خميس والبقري .. فقد كان الموقف منحازاً ضد العمال في ذلك الوقت، خاصة وان العمال في ذلك الوقت، خاصة وأن قمع العمال تكرر آنذاك أكثر من مرة .. ففي أغسطس 52 انعقدت عدة (مجالس عسكرية) لأول مرة في تاريخ مصر لمحاكمة عمال شركة الحرير الصناعي (وكانت التهمة مجرد تحريض على الإضراب) .. ومحاكمة عمال الإسكندرية للغزل والنسيج بتهمة الإضراب حيث حكم بسجن 25 عاملاً ومحاكمة شركة النقلي بالإسكندرية. كما أنزلت الحكومة الدبابات سنة 53 لقمع إضراب عمال (الشوربجي) بإمبابة واعتقلت زعمائهم .. الخ، الخ. ويلاحظ ان الخوف من الطبقة العاملة واضراباتها أخذ يتعمق في تلك الفترة .. حيث صدر قانون في ديسمبر 52 يحرم الإضرابات في حالة التوفيق والتحكيم ووافق مجلس الثورة على مشروع قانون يبيح الفصل التعسفي ويجرم الإضرابات نهائيا .. وكاد التشريع أن يمر لولا معارضة خالد محيي الدين .. كما منع عقد مؤتمر اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات العمال لإعلان تأسيس الاتحاد في ديسمبر 52 . ولم يسمح بتكوين الاتحاد إلا سنة 1957 حيث وضعت على رأسه عناصر صفراء موالية لها .. الخ. ولا يخلو من دلالة أن عدلي لملوم - أبن الاقطاعيين - حين قاد عصابة مسلحة هاجمت مركز شرطة .. وعارض، في تحدي سافر، قانون الإصلاح الزراعي .. لم يحكم عليه بالإعدام .. بل سجن ثم صدر ثم صدر عفو صحي عنه .. بينما أعدم العمال الفقراء المظلومين لمجرد أنهم طالبوا ببعض حقوقهم العادلة المشروعة. محاكمة عمال كفر الدوار لم تكن موقفا عارضا بل كان خطأً عاما أضر بمستقبل مصر بعد ذلك أشد الضرر ..

وليس ما نعيشه اليوم سوى أحد نتائج تقييد الحركة العمالية، والشعبية بوجه عام..
وهو درس يجب أن نعيه جيداً

ثالثا: موقف القوى المختلفة من العمال

لم يكن صدفة - كما يقول حمروش في كتابه : قصة ثورة يوليو - ان كل القوى السياسية (البرجوازية) وقفت ضد اضراب كفر الدوار مؤكدة عدائها الشديد للطبقة العاملة .. من أول الوفد حتى الإخوان المسلمين .. ولم يصدر عنها جميعاً كلمة احتجاج واحدة ضد محاكمة واعدام العمال.
وهذا يتطلب من العمال ألا يثقوا أبداً في القوى والأحزاب الرأسمالية .. التي إذا نافقتهم من أجل صناديق .. الانتخاب .. فإنها ستقف ضدهم عند أي موقف كفاحي جاد.
وللحقيقة .. فإن القوة الوحيدة التي ناصرت العمال وادانت محاكمتهم كانت هي ... "الماركسيون". والوقائع التي تقطع بذلك كثيرة..

ففي أواخر سنة 52 قبض على ثلاثة من أعضاء منظمة (النجم الأحمر) الماركسية، وهم بنيامين مهنا، وأحمد ابراهيم صالح، وعدلي جرجس .. وهم يوزعون منشورا يؤكد ان محاكمة عمال كفر الدوار كانت محاكمة غير قانونية، ويطالب باعادة محاكمتهم من جديد .. لانهم ابرياء.
وعارضت (طليعة العمال) أحكام الإعدام .. وكان ذلك سببا في تحول هذا التنظيم إلى المعارضة الجذرية لحركة الجيش .. كما يقول أحمد صادق سعد.
ويؤكد لطفي واكد أحد ضباط ثورة يوليو .. ان الحزب الشيوعي المصري عارض قمع العمال .. وكان يطالب بإطلاق اسم (خميس) على محافظة البحيرة .. وجعل ذكرى استشهاده عيدا قوميا للعمال المصريين.
حتى (حدتو)، التي لا يزال الخلاف يدور حول تقييم موقفها .. أصدرت سنة 1953 كتيبا بعنوان: (7 سبتمبر - خميس لم يمت) وزعت منه 12 ألف نسخة كما قال المرحوم زكي مراد ..

ويذكر عبدالمنعم الغزالي ان محمد علي عامر اول من ارسل برقية لمجلس الثورة يحتج فيها على محاكمة واعدام العمال.

ولكن ماذا بعد .. ؟

إذا كان ما حدث في كفر الدوار كان حركة مطلبية عادلة لا تشوبها شائبة .. واذا كانت محاكمة العمال تعسفية وباطلة .. كما أوضحنا في الحلقات الثلاثة من هذه الدراسة .. فانه من العدل والإنصاف .. ان نطالب باعادة محاكمة عمال كفر الدوار أمام محكمة عادية تتوفر فيها الحيدة والنزاهة والاستقلال .. وذلك لرفع الظلم الواقع عليهم .. ورد اعتبارهم .. لانهم ابرياء ولم يرتكبوا ذنبا .. سوى أنهم طالبوا بحقوقهم.

وإننا لننتظر ان يتبنى هذا المطلب اتحاد العمال والنقابات العمالية .. ونقابات المهنيين، خاصة المحامين .. واتحادات الطلاب .. وكافة الاحزاب والقوى التي تؤمن بالديمقراطية فعلا وحقا **. وانا لمنتظرون ..**